١ – مقدمة*

عرّفت هيئة الأمم المتحدة مفهوم التنمية بأنه "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر فى مستوى رفاهية المواطنين جميعاً، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة فى التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". وهكذا يمكن القول بأن التنمية هى مفهوم معقّد متعدد الأبعاد، يعكس فى مجمله التحسين فى مستوى معيشة العنصر البشرى. وهى بذلك تتخطى مجرد الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. هذا وقد تنبهت العديد من الدول وكذا نخبة من الباحثين لأهمية البعد الثقافى فى دعم جهود التنمية، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على تغيير مستوى رفاهة المواطنين.

وفيما يخص الحالة المصرية، يمكن القول إن المجتمع المصرى قد شهد مشروعاً تنموياً بحق بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، خلال الفترة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ – نهاية أول خطة خمسية تبنتها الدولة المصرية الحديثة – مع وجود مظلة من الثقافة والقيم الداعمة لتلك الجهود. وعلى الرغم من الجهود والتحولات فى النظم الاقتصادية والاجتماعية التى توالت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن البعد الثقافى كان منقوصاً لدرجة ما، وغير داعم لجهود التنمية، الأمر الذى أسفر عنه نتائج فى جانب النمو الاقتصادى دون إحداث تغيرات ملموسة فى جانب التنمية بمفهومها الأشمل والأعم. وهكذا أصبحت الحاجة مُلحة لتبنّى جهود تتكامل فيما بينها لتأصيل منظومة ثقافية داعمة لرؤى التنمية، والتى باتت عاملاً حاكماً فى تقدم الأمم كما أشارت العديد من التجارب الدولية. ففى اليابان – على سبيل المثال – يمكن أن تعزى معدلات التنمية المرتفعة التى حققتها فى الأساس إلى توافر بنيان ثقافى قوى أصبح الركيزة الأساسية لبناء مجتمع مثقف وخلاّق.

ولما كانت المنظومة الثقافية والتنمية وجهين لعملة واحدة، فقد حاولت الورقة البحثية المُقدمة طرح الملامح الرئيسية لتأصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية فى المجتمع المصرى، بالتركيز على ثقافة الاستهلاك، والإنتاج والعمل. وفى هذا السياق يمكن الوقوف على رابط قوى بين الاستهلاك والعمل، حيث عادة ما يسهم الأول فى خلق أسواق جديدة بما يسمح بمزيد من فرص ومجالات العمل من جهة، ويؤدّى الثانى إلى توليد دخول يتم تخصيص جزء منها لتمويل الإنفاق الاستهلاكى.

جاءت الورقة البحثية لتطرح على بساط النقاش الحالة المصرية من خلال تبنى مجموعة من القضايا الخاصة بحال التنمية منذ بداية تبنّى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤، وكيف أثرت وتأثرت بكل من ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل، إضافة إلى تقديم بعض الأطروحات التى من شأنها أن تساعد فى تشكيل ثقافة داعمة للتنمية. وفى هذا السياق حاولت الورقة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما حال التنمية التى شهدها المجتمع المصرى عبر مراحله المختلفة، بدءاً من منتصف السبعينيات من القرن العشرين؟
- ما السمات الرئيسية للثقافة السائدة فى المجتمع المصرى فيما يخص الاستهلاك، والإنتاج والعمل؟

* يتوجه الباحث بالشكر إلى الفريق البحثى المساعد فى إعداد هذه الدراسة، والذى ينتمى إلى الإدارة العامة للمكتب الفنى فى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى. ويضم الفريق كلاً من: الأستاذ أحمد بدوى، والأستاذة لبنى منير.

- كيف يمكن تأسيس منظومة ثقافية متطورة مساندة للمسار التنموى، بالتركيز على كل من ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل؟

استندت الورقة فى منهجيتها على التحليل الكيفى للقضايا محل الاهتمام، مع استكشاف اتجاه بعض المتغيرات التنموية خلال الفترة محل الدراسة. جاءت الورقة البحثية فى ستة أقسام رئيسية، اختص **القسم الأول** بالمقدمة. وتناول **القسم الثانى** استعراضاً للمفاهيم الرئيسية التى تستند إليها الورقة، مع عرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة. وانتقل **القسم الثالث** إلى استكشاف الملامح الرئيسية لحال التنمية بالتركيز على تلك العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادى. وقدّم **القسم الرابع** تحليلاً لواقع الثقافة السائدة، بالتركيز على ملامح قوته وضعفه، والفرص والتهديدات المؤثرة عليه. ثم طرح **القسم الخامس** إطاراً عاماً للمستقبل المأمول، من خلال تبنى رؤية مستقبلية لحال تلك الثقافة ومجموعة أهداف إستراتيجية يتعين العمل على إنجازها لبلوغ تلك الرؤية، بالإضافة إلى استعراض مصادر المخاطر الرئيسية التى قد تعترض مسار تحقيق تلك الرؤية وآليات التغلب عليها. وأخيراً صاغ **القسم السادس** أهم ما خلصت إليه الورقة البحثية من نتائج مع عرض لمجموعة من التوصيات.

٢- مفاهيم وأُطروحات حول العلاقة بين الثقافة والتنمية

شغلت قضايا الثقافة والتنمية بال قطاع عريض من الباحثين عبر مراحل تطور تاريخ علمىّ الاقتصاد والاجتماع. ولذلك يمكن الوقوف على العديد من المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل منهما، حيث لم يتم الاتفاق حتى الآن على تعريف واحد لأى منهما. وفى المقابل كان لتحليل قضايا الثقافة والتنمية نصيب غير متواضع بين الدراسات التطبيقية. ذلك أن حكومات الدول التى شهدت تطوراً فى حالتها التنموية – ومثالها اليابان، والدول الآسيوية الناهضة – قد أدركت منذ بداية مسارها التنموى أهمية تأصيل منظومة ثقافية داعمة لجهود التنمية التى يتم تبنيها لتؤتى ثمارها.

ومع تعدد المفاهيم والتعاريف – الخاصة بالثقافة والتنمية من جهة، والإسهامات الفكرية التى طرحتها العديد من الدراسات السابقة من جهة أخرى – يهدف هذا القسم إلى استعراض المفاهيم الأساسية التى تم الاستناد إليها عبر الورقة، إضافة إلى طرح بعض الكتابات السابقة التى تناولت بالتحليل العلاقة بين التنمية والثقافة، بالتركيز على ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل.

٢.١ حول مفهومى التنمية والثقافة

فيما يخص مفهوم التنمية يُشير الأستاذ "أمارتيا سن" (Amartya Sen) – الاقتصادى الهندى المرموق والحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد –إلى التنمية بمفهوم الحرية الشخصية من خلال "توسيع مدى الخيارات المتاحة للفرد ليختار فيما بينها".